المناظرة والمراسلة

قد رأينا بعد الاختبار وجوب فتح هذا الباب فتحناهُ ترغيباً في المعارف وإنهاضاً للهمم وتشحيذاً للاذهان. ولكنَّ العهدة في ما يدرج فيهِ على اصحابهِ فنحن براءٌ منهُ كلهِ. ولا ندرج ما خرج عن موضوع المقتطف ونراعي في الادراج وعدمهِ ما يأتي: (١) المناظر والنظير مشتقَّان من اصلٍ واحد فمناظرك نظيرك (٢) انما الغرض من المناظرة التوصل الى الحقائق. فاذا كان كاشف اغلاط غيرهِ عظيماً كان المعترف باغلاطهِ اعظم (٣) خير الكلام ما قلَّ ودلَّ. فالمقالات الوافية مع الايجاز تُختار على المطوَّلة

ارتقاء المحاكم الاهليَّة

استاذيَّ الدكتورين الفاضلين منشئي المقتطف الاغر

بينما كنت اجني من رياض مقتطفكم الزاهر ثمار الفرائد اليانعة عثرت في الجزء الخامس منهُ عَلَى اقتراح لمستفيد فاضل يطلب من ارباب القضاء تعليل ما يقولونهُ من ان ازدياد القضايا دليل عَلَى ارتقاء المحاكم وازدياد ثقة الناس بها فاتيت ببعض الادلة لتقرير هذه الحقيقة مقتصراً في بحثي الآن عَلَى القضايا الحقوقيَّة اما القضايا الجنائيَّة فلها مبحث آخر لا اتعرَّض لهُ في هذه المجالة

كانت المحاكم الاهليَّة في بدء نشأتها بين قوتين يتنازعانها الوجود فكان اصحاب الدعاوى من الاهالي يتنازلون عن حقوقهم للاجانب لرفعها الى المحاكم المختلطة وكان اكثر ارباب السندات يطالبون بحقوقهم امام المحاكم الشرعيَّة لما كانوا يرونهُ من سرعة انجاز القضايا فيها. ودام ذلك كذلك الى ان ترعرعت المحاكم الاهليَّة واخذت تخطو في سبيل التقدم فجعل الاهالي يثقون بها ثم ازدادت ثقتهم فاخذوا يعدلون عن رفع قضاياهم الى المحاكم الشرعيَّة ويرفعونها الى المحاكم الاهليَّة وزاد ذلك بتقدم المحاكم الاهليَّة وازدياد ثقة الاهالي بها. والذين كانوا يتنازلون عن حقوقهم للاجانب بقصد رفع دعاويهم الى المحاكم المختلطة عدلوا عن ذلك فازداد عدد القضايا ٱلَّتي ترفع الى المحاكم الاهليَّة وسيزداد سنةً بعد سنةٍ بازدياد تقدمها لان الاهالي علموا بوجود سلطة سهلة المورد تنصفهم ممن يعتدون عليهم وترد لهم حقوقهم ممن يغتصبونها فوثقوا بها واخذوا يرفعون اليها ظلاماتهم. وان قيلَ ما هو الدليل على ان كل القضايا التي ترفع الى المحاكم او معظمها من هٰذا القبيل ولماذا لا يكون معظمها خصومات

مبتدعة قلت ان الدليل عَلَى ذلك هو ان الجانب الاعظم من الدعاوى التي يحكم بها قطعيًّا يكون الحكم فيها باحقيَّة دعوى المدعين لا المدَّعى عليهم

فقد اتضح من احصاء القضايا الَّتي حكم بها في محكمة الزقازيق الكليَّة مثلاً سنة ٩٥ انهُ حكم بقبول دعوى المدعي في ١٨٧ قضيَّة وبرفض الدعوى في ٥٩ قضيَّة فقط. ويظهر من كشف القضايا التي حكم بها في محكمة الزقازيق الجزئيَّة في المدة التي ابتدأوها اول يناير وآخرها ٣٠ ابريل سنة ١٨٩٦ انهُ حكم باحقيَّة دعوى المدعي في ٥١٠ قضايا وبرفضها في ٣٣ قضيَّة فقط

ويرى من ذلك كلهِ ان ازدياد عدد القضايا دليل على تقدم المحاكم وازدياد ثقة الناس بها وانهُ ليس ناتجًا عن ازدياد الخصومات وهو دليل ايضًا على ازدياد العمران اذ ان ازدياد عدد القضايا يكون من ازدياد المعاملات بين الرعيَّة وانتشار التجارة وازدياد موارد الثروة لان البلاد التي يكثر عمرانها ينتظم قضاؤها ويزيد عدد قضاياها عما دونها من البلاد ثروةً وعمرانًا والله اعلم

في ٢٣ مايو يوسف زحلوط

كثرة الدعاوى واسبابها

حضر منشئي المقتطف الفاضلين

سأل سائل في مقتطف مايو الماضي السؤال الآتي

" يقول ارباب القضاء ان ازدياد القضايا (الدعاوى) الَّتي ترفع الى المحاكم دليل عَلَى ارتقاء المحاكم وازدياد ثقة الناس بها فكيف يعلل ذلك ولماذا لا يكون ازدياد القضايا دليلاً عَلَى ازدياد الخصومات "

واجاب عَلَى هٰذَا السؤال حضرة نحاس افندي بالاسكندريَّة مؤيدًا الوجه الايجابي وهو ان السبب في ازدياد القضايا الَّتي ترفع إلَى المحاكم انما هو الثقة بالمحاكم لا ازدياد الخصومات وعلل ذلك تعليلاً جميلاً

وقد تراءى لي انا ايضًا ان اجيب عَلَى هٰذَا السؤال بتوسع اكثر وان اوضح الاسباب الحقيقيَّة لازدياد الدعاوي متخذًا المحاكم الاهليَّة بمصر مقياسًا لذلك فاقول

قد تزيد الدعاوى بزيادة الخصومات ولكنها تزيد اكثر بسبب القضاء وليست ثقة الناس بعدالة المحاكم هي السبب الوحيد لزيادة الدعاوى بل ان لذلك اسبابًا اخرى تجتمع كلها تحت جامع "تسهيل التقاضي" وهو السبب الاكبر بل السبب الوحيد لكثرة القضايا في مصر

فاما ان زيادة القضايا عندنا ليست ناتجة عن زيادة الخصومات فيتضح مما يأتي

اولاً . ان الخصومات تنتج عن المعاملات والمعاملات في مصر على نسبة واحدة بين الزمن الذي كانت القضايا فيهِ قليلة و بين الزمن الذي صارت فيهِ كثيرة ولا دليل تجاري يدل على وجود فرق بين الزمنين . ولما كانت الخصومات على ما رأيت وجب ان تكون الدعاوى مناسبةً لها لا بل يقتضي ان تكون الدعاوي اقل في الزمن الاخير الذي ظهرت فيهِ اكثر لانهُ كلما مرَّ الزمان على القانون زادت الناس علماً باحكامهِ وكلما زادت علماً بهِ صارت اكثر احتياطاً بربط المعاملات برُبط قانونيَّة تكون نافية او مقللة لاسباب النزاع في المستقبل اذ ان كل انسان يكره النزاع بالطبع ولا يأتيهِ الاَّ مضطرًّا لما فيهِ من الخسارة والعناء

ثانيًا ان كميَّة الدعاوي المرفوعة الى المحاكم ليست بقياس لكميَّة الخصومات بين الناس لانهُ ليس كل خصومة ترفع الى القضاء فبعضها يرفع و بعضها يترك اما لعجز عن التقاضي واما لطمع بفصلها بين الخصوم بالطرق الودية او بالصلح وهٰذا البعض الذي يظهر في المحاكم انما يكثر او يقل على نسبة الاسباب الَّتي يوجدها القضاء لظهورهِ او لخفائهِ . ولنأخذ مثالاً لذلك الدعاوي التي ترفع على مستخدمي الحكومة فان معاملات المستخدمين مع بقية الناس من حيث الاخذ والعطاء يقتضي ان تكون واحدة في كل وقت لانها مبنية على لوازم معيشتهم وهو امر ضروري لا بد منهُ ولا تأثير للزمان فيهِ و بهذه المثابة يكون ما ينتج عن المعاملات من الخصومات على نسبة واحدة لكن بعد ان صدر الامر العالي في ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ بمنع الحجز على رواتب المستخدمين ومعاشاتهم هبطت الدعاوي عليهم من اعظم مقدار الى ادناهُ وذلك لان غاية الدعوى التنفيذ ولما كان اقرب واهم ما يمكن التنفيذ عليهِ عندهم هو رواتبهم وهذه صارت ممتنعة فلم يعد من الدعاوى فائدة الاَّ اذا كان للمستخدم اموال اخرى يمكن التنفيذ عليها وهٰذا قليل . نعم ان الناس صارت تتجنب وقوع المخاصمات مع المستخدمين ما امكن لكن هٰذا قليل جدًّا ولو اباحت الحكومة الآن الحجز على رواتب مستخدميها لملأت الدعاوى عليهم المحاكم

ولنبحث الآن في مسألة " تسهيل التقاضي " واركانهِ الموجبة لكثرة القضايا . اما هذه الاركان فهي

اولاً العدالة . وهي اكبر الاسباب لايجاد الثقة في نفوس المتداعين فان المدعي اذا لم يكن على ثقة من عدالة القاضي لا يعرض نفسهُ لخسارة النفقات والاتعاب ثم يرجع بخفي حنين بل يترك حقهُ يضيع و يقول حسبنا الله ونعم الوكيل ولذلك كانت العدالة تلجئهُ الى

القضاء عند اقل خصام عالمًا انها تنيلهُ حقهُ بالتمام

وتظهر العدالة في الاحكام من رضا المتخاصمين بها لهم او عليهم ومن حكم الدرجة القضائيَّة العليا فيها بالعدالة او بالشطط فتمحص بهذين الامرين تمحيص المتقاضين وتمحيص القضاء

واذا راجعنا التقارير الاحصائيَّة السنويَّة عن اعمال المحاكم الاهليَّة وجدنا ان ما استؤنف في السنين الاخيرة من احكام المحاكم الجزئيَّة الحقوقيَّة القابلة الاستئناف كان بنسبة ١ من ٨ وهذا دليل كبير على اقتناع المتداعين بعدالة الاحكام والاَّ لكانوا استأنفوا معظمها لان باب الاستئناف مفتوح لديهم. ثم ان هذا الثمن المستأنف عن الاحكام كان يحكم استئنافيًّا بتأييد ثلثيهِ. وثلث الثمن الباقي ثلاثة ارباعهِ تتعدل وربعهُ يلغى. ومن ذلك يظهر ان القضاء قد ترقى من حيثيَّة العدالة الى احسن درجة يوثق بها والاحصاء يدل عَلَى انهُ كان مخالفًا لذلك فيما سبق من حيثيَّة كثرة الاحكام المستأنفة وكثرة التعديل والالغاء فيها

ثانيًا كثرة المحاكم. كانت المحاكم الاهليَّة قبل سنة ١٨٨٩ في الوجه البحري فقط وكان عددها خمسًا ابتدائيَّة وواحدة استئنافيَّة فاضيف اليها ثلاث ابتدائيَّة في الوجه القبلي وكان قبل انشاء المحاكم الجزئيَّة الحاضرة سنة ١٨٩٠ لكل محكمة ابتدائيَّة محكمة جزئيَّة وواحدة في مركز المحكمة الابتدائيَّة فأخذت تتدرَّج في الزيادة سنة بعد سنة حتى صارت منتشرة في جميع انحاء القطر وعددها الآن ٤١ وأُنشئ محكمة مخصوصة في اصوان ومحكمتان للمخالفات في مصر واسكندريَّة وهذا تسهيل عظيم للمتقاضين من حيث الانتقال وما يقتضيهِ من النفقات قد زادت القضايا بسببهِ زيادة محسوسة تدريجًا بحسب ازدياد المحاكم. ولنأخذ مثالاً لذلك المحاكم الجزئيَّة فقد كان ما نظرتهُ من القضايا الحقوقية ٨٠٠٠ سنة ١٨٩١ و١٨٢٨٥ سنة ١٨٩٢ و٢٤٤٣٢ سنة ١٨٩٣ و٣١٩٦٤ سنة ١٨٩٤ و٤٦٣٤٥ سنة ١٨٩٥ فتأمل هذه الزيادة الناتجة عن كثرة المحاكم باجتماعها مع اسباب اخرى مما مرَّ ومما سيأتي ذكرهُ

وقد ساعد كثرة القضايا الجزئية زيادةً عَلَى كثرة محاكمها ما نالتهُ هذه المحاكم من اتساع الاختصاص الذي اخذت بهِ كثيرًا من اعمال المحاكم الابتدائية سواء كان في الامور الجنائية او الحقوقية فقد كان ذلك وما سيأتي ذكرهُ من الاسباب داعيًا لقلة قضاياها سنة بعد سنة على ان هذه القلة بانضمامها الى كثرة القضايا الجزئية لا تؤثر في زيادة المجموع العام بل تبقى الزيادة واضحة

ثالثًا الرسوم القضائية. ان خفة الرسوم القضائية وجسامتها سببان عظيمان لكثرة القضايا

وقلتها. ولقد توالى على المحاكم الاهلية ثلاث تعريفات للرسوم تغيرت حالة القضايا بسببها من هذه الحيثية تغيراً ظاهراً . مثال ذلك لائحة الرسوم الاخيرة المنشأة في آخر سنة ١٨٩٣ فان نوع طريقتها هو اخذ رسوم نسبية على قيمة الدعوى معجلاً عند رفعها وان هذه الرسوم تكون كافية لسير القضية الى حين الحكم بها وان لا يرجع منها شيء الى المدعي ربح دعواه او خسرها . فهذه الطريقة تجعل الرسوم قليلة متى كانت قيمة القضية قليلة وكثيرة متى كانت قيمة القضية كثيرة ولاشتراط دفعها سلفاً تكون سهلة في القضايا الصغيرة وصعبة في القضايا الكبيرة . ولما كانت طبقات الناس تتدرّج في كثرة العدد من الادنى إلى الاعلى فيكون الفقراء اكثر عدداً ويتلوهم المستورون ثم المتوسطون ثم الميسورون ثم الاغنياء وكانت المنازعات المدنية ايضاً تتبع قيمة موضوعها قيمة اصحابها فتكون قيمتها بخسة جداً عند الفقراء ثم تتدرّج في الجسامة من ادنى إلى اعلى فاعلى كانت لذلك المنازعات القليلة القيمة اكثر من غيرها تبعاً لكثرة عدد اصحابها وعلى ذلك جاءت تعريفة الرسوم الاخيرة غنيمة باردة للقضايا الصغيرة الكثيرة وضربة ثقيلة على القضايا الكبيرة ومن ثمّ فان زيادة ٧٥٣٢ قضية جزئية في سنة ١٨٩٤ عن سنة ١٨٩٣ وزيادة ١٤٣٨١ قضية سنة ١٨٩٥ عن سنة ١٨٩٤ لا يمكننا ان ننسبها كلها إلى زيادة المحاكم الجزئية في السنة الواحدة عن السنة الاخرى بل ان قسماً منها متعلق بلائحة الرسوم كل التعلق . ودليل ذلك هو ان القضايا التي قيمتها من الف قرش فاقل ورسمها بحسب التعريفة الجديدة مائة قرش فقط كانت ٢٣٢٧٢ سنة ١٨٩٤ و ٣٥٩٦٨ سنة ١٨٩٥ ومن ذلك يظهر ان هذه القضايا في سنة ١٨٩٤ تنقص عن مجموع القضايا الجزئية في سنة ١٨٩٣ الفاً فقط اما في سنة ١٨٩٥ فتزيد عن مجموع القضايا في السنة السابقة بنحو ٣٠٠٠

ومن هذا القبيل ايضاً نقصان قضايا المحاكم الابتدائية فانهُ لا يمكننا ان ننسبهُ كلهُ إلى تقليل اختصاصها بل ان اللائحة المذكورة بدأ كبرى فيهِ حيث قد صعبت رفع القضايا الكلية كثيراً . وهذا الفرق يظهر من الاحصاء الآتي فان القضايا الحقوقية التي نظرتها المحاكم الابتدائية سنة ١٨٩٣ كانت ١٥٨٩ وهذا عن تسعة اشهر فقط على حسب التعريفة السابقة وسنة ١٨٩٤ كانت ١٢٩٥ اي ان الفرق نحو ٣٠٠ قضية وسنة ١٨٩٥ كانت ١٢٦٨

على انهُ يمكننا ان نقول هنا ايضاً ان اللائحة الجديدة لم تؤثر في زيادة عدد القضايا اذا اعتبر المجموع العام وان كانت قد اثرت في ايراد المحاكم بالنسبة لتصعيبها رفع القضايا

الكبيرة ذات الايراد الكبير

رابعًا المحامون . وهم من اكبر المسهلات للتقاضي ولا سيما اذا كانوا اكثارًا وكثرت المزاحمة بينهم نعم انهم لا يخلقون القضايا من العدم ولكن تزاحمهم يضطرهم إلى تخفيض الاجر والمباراة في انجاز العمل وهنا العامل الفعّال في تسهيل التقاضي

وهناك ايضًا اسباب اخرى مثل الفة الناس للتقاضي وتعودهم عليهِ ومثل اهتمام المحاكم بانجاز القضايا وهلمَّ جرًّا ممَّا لا يخرج عما نحن بصددهِ . هٰذا ما عنَّ ذكرهُ للخاطر وفوق كل ذي علم عليم

ابرهيم جمال
المحامي

القاهرة في ٦ يونيو سنة ١٨٩٦

الثمرة المقلوبة

حضرات منشئي المقتطف المنير

سأل حضرة الاستاذ الاديب جبران افندي فوتيه عما اذا كانت قاعدة الثمرة المقلوبة معروفة وسبب تسميتها بالمقلوبة . فاجيب ان قاعدة الثمرة المقلوبة معروفة وهي دارجة الاستعمال في كل الحسابات الجواري في فرنسا وايطاليا وهي مؤسسة على مبدإٍ لا يصعب فهمهُ وهو ان تؤخذ الايام من ابتداء الحساب الجاري وهي تتزايد مع تصاعد التواريخ الى ما لانهاية لهُ بنوع انهُ اذا وقع استحقاق ما بعد تاريخ توقيف الحساب فلا يحتاج الامر الى انمر الحمر بل تجمع ثمر "من" وحدها وثمر "الى" وحدها ومتى كان مبلغ رصيد الثمر في "من" فيوضع مبلغ فائظ الرصيد المذكور بالمعدل الجاري عليهِ الاتفاق في غروش "الى" والعكس بالعكس بلا التباس

اما السبب في هٰذا الانقلاب فقريب للعقل وهو انهُ لما كان مبلغ ثمر "المن" مثلاً زائدًا على مبلغ الثمر في "الى" طبعًا وجب اضافة الفرق بين الاثنين الى "الى" لاجل تسديد الحساب وفائدة هٰذا الفرق عائدة بالطبع الى "من" لان زيادة الثمر فيها . كذلك اذا بلغ زيادة الثمر في "الى" ووجب اضافة مبلغ ثمر الى ثمر "من" ففائدة هٰذا المبلغ تجب اضافتهُ الى مبلغ الغروش في "الى" اي متى كان رصيد الثمر في جهتهِ وجب اضافة فائدتهِ في عكسها واظن هٰذا هو السبب الوحيد والبرهان الشافي لتسميتها بالثمرة المقلوبة واذا كان عند المقترح الاديب اسباب اخرى اوضح من هذه فكلنا عيونٌ وآذان لارشاداتهِ

الاسكندرية

موسى يوسف حزان

المدرسة الصناعيَّة في صيدا

لقد كانت الصناعة ولا تزال باباً يلجهُ كثيرون للحصول على ضروريات الحياة واطايبها وسلَّماً ترتقي بهِ الحضارة وتتدرَّج المدنيَّة الى اعلى درجاتها . ولذا ترى ان كل امَّة كثرت صنائعها امتازت على غيرها تقدُّماً وفلاحاً كما يظهر من تواريخ الامم الغابرة واحوال الامم الحاضرة

ونحن السوريين كانت بلادنا راقية اسمى درجات العمران لما كانت مهدًا للصنائع والفنون ثم اهملنا الصناعة واسبابها فانحطت بلادنا وتولاَّها الفقر والذل

وقد اتاح لنا الله في هذه الايام ان بعث الى بلادنا اناساً يبثون المعارف والآداب فيها وهم حضرات المرسلين الاميركيين ولم يكتفوا بتربية العقول وتهذيب الاخلاق بل نظروا الى حاجاتنا المادية واضافوا الى مدرستهم العليَّة في صيدا مدرسة صناعيَّة لتعليم الصنائع مع العلوم وقد بدأوا فيها من اوائل الشتاء الماضي . والصنائع الَّتي تعلم فيها الآن هي الخياطة الافرنجيَّة وعمل الاحذية الافرنجيَّة والنجارة والبناء . وقد اختاروا لها اساتذة ماهرين في هذه الصنائع .

ولما رأوا ان الفلاحة والزراعة في تأخر تام ولا يقلُّ افتقار البلاد اليهما عن افتقارها الى الصناعة ابتاعوا ارضاً فسيحة بجوار مدينة صيدا بمبلغ آلاف ليرة ليعلموا التلامذة فيها فن الزراعة ايضاً

ولا تقتصر فوائد هذه المدرسة على اهل اليسار الذين يستطيعون ان يدفعوا نفقات ابنائهم بل تعمُّ الفقراء الذين لا يستطيعون ان يدفعوا شيئاً فتقبل قليلين منهم مجاناً على شروط معينة وتقبل ايتام الطائفة الانجيليَّة مجاناً فيتعلمون العلوم و يتروضون في المبادىء الصناعيَّة وقد قبلت حتى الآن ثمانية عشر ولداً بين يتيم ولطيم

وعسى ان يكون هذا المشروع اساساً لغيرهِ من المشروعات الَّتي تزيد تقدم الوطن وتردُّ اليهِ ما كان فيهِ من الصنائع . جزى الله المحسنين خيراً

صيدا نوفل اسطفان

الفضيلة عند المتقدمين والمتأخرين

حضرة منشئي المقتطف الافاضل

قرأت الخطبة البديعة الَّتي انشأها العالم المحقق جرجي افندي يني فرأيت فيها اطلاعاً واسعاً وعلماً راسخاً ولكنني رأيت شيئاً من الغرض يتخلل مبانيها فقد قال " ان فلاسفة الرومان وعلماءهم وخطباءهم المجيدين كلهم جمع رأوا مقارعة المصارعين وشاهدوا بام العين الدماء تسيل

من جراح الهاقطين وسمعوا بآذنهم انين الجرحى وحشرجة القتلى ولم يأخذهم الحنان .... حتى كرّت الدهور وجاءت الديانة المسيحيّة بالفضيلة العظمى ألا وهي حب الله والقريب فجاهد آباء الكنيسة في صدر النصرانيّة حتى الغيت المصارعة الدمويّة وتمت نصرة الفضيلة"

ولم أكد اتم قراءة هذه الفقرة حتى التفتُّ من كوّة غرفتي الى الشارع الذي جرّت فيهِ هباشيا العالمة الرياضيّة الفلكيّة اشهر معلمات الاسكندريّة وكأني رأيت اوصالها مقطعة يترامى بها العبّاد. ثم تخطّيت القرون الوسطى وشاهدت بعين العقل فظائع ديوان التفتيش فقلت في نفسي ترى ما يريد حضرة الكاتب ان يقنعنا بهِ هل ان اولئك الآباء كانوا اقرب الى الفضيلة من فلاسفة اليونان لانهم اوتوا الفضيلة العظمى او ان ما نراهُ الآن من نموّ الفضائل عند بعض الشعوب انما هو امرٌ طبيعي لان الفضيلة جرت "مجرى ناموس الارتقاء العام ووقع الانتخاب الطبيعي على غرسها الناي فأنضر" كما قال الكاتب قبيل ذلك. فارجو من حضرتهِ ان يبين لنا باي القولين نأخذ وعلى اي المذهبين نعتمد ولهُ الفضل

الاسكندريّة مستفيد

بابُ الزراعة

زراعة البرتقال

ليس بين انواع الفاكهة ما لهُ تجارة اوسع من تجارة البرتقال ونحوهِ من انواع الليمون. ولا يجود البرتقال الاّ في الاقاليم الحارّة وما جاورها من الاقاليم المعتدلة فيضطرُّ الناس ان ينقلوا اثمارهُ الى البلدان الشماليّة حيث لا ينمو وهٰذا سبب اتساع تجارتهِ. وقد كان البرتقال الذي يباع في اسواق اوربا واميركا الشماليّة يجلب كلهُ من الجزائر الّتي غربي افريقية والبلدان الّتي حول البحر المتوسط ولكن كثرة السفن البخاريّة سهلت نقلهُ من جزائر الهند الغربيّة فاتسعت تجارتهُ كثيرًا من ذلك الحين وستزيد اتساعًا عامًا فعامًا ولا سيما في الولايات المتحدة الاميركيّة حيث السكان كثيرون والبرتقال الذي يزرع في بلادهم قليل جدًّا حتى لا يصيب الشخص منهم الاّ برتقالة واحدة في السنة. وقد بلغ ثمن البرتقال الذي ارسل الى الولايات المتحدة الاميركيّة في تسعة اشهر نهايتها مارس الماضي ٢١١٧٠٠٠ ريال اميركي يقابلها